نظام الحكم والإدارة في مصر ما بين العهد المملوكيِ والعصر الحديث

The system of government & administration in Egypt between the Mamluk era & the modern era

د. نبيلة عبد الفتاح قشطى
دكتوراه قانون دستوري ونظم سياسية
كلية الشريعة والقانون – جامعة الأفروآسيوية
عضو الاتحاد الدولي للأكاديميين العرب
جمهورية مصر العربية
noby.keshty2000@gmail.com

https://doi.org/10.5281/zenodo.7768862 HjMS-VOL2023.CID:037020

الملخص:

النظام الحاكم للدولة المملوكية كان موضوعًا بطريقة تضمن للدولة الاستمرار بغض النظر عن شخص القائمين بأمرها، فقد كانت حقاً دولة مؤسسات بمقاييس عصرها، حيث شهد عصر المماليك نظاماً إدارياً بالغ الدقة؛ وقد اعتمد الجهاز الإداري الذي شهدته دولة المماليك على مجموعة من الدواوين الكبيرة لإدارة الدولة منها ديوان الجيش، ديوان الإنشاء، وغيرها من الدواوين التي سنتناولها في هذه الورقة البحثية.

ومن خلال هذه الورقة البحثية نستعرض نظام الحكم في كلا من العصر المملوكى والعصر الحديث في مصر الذي بدأ مع ثورة يوليو 1952 وحتى الآن، وذلك من خلال مبحثين يتناول التقسيم التالي: المبحث الأول نظام الحكم في العصر المملوكى الذي بدأ عام 1250 وحتى عام 1517م، ويتناول المبحث الثانى نظام الحكم في مصر من عام 1952م وحتى الآن.

الكلمات المفتاحية: الإدارة؛ الحاكم؛ الدواوين؛ العصر المملوكى؛ المؤسسة؛ نظام الحكم.

Abstract:

The ruling system of the Mamluk state was established in such a way as to ensure the continuity of the state regardless of the person in charge of it، It was indeed an institutional state by the standards of its time، as the Mamluk era witnessed a very precise administrative system; The administrative apparatus witnessed by the Mamluk state relied on a group of large bureaus of state administration، including the Army Office، Diwan Al-Insha'، and other Diwans that we will address in this research paper.

Through this research paper، we review the system of governance in both the Mamluk era and the modern era in Egypt، which began with the July 1952 revolution until now; Through two sections، the first section deals with the system of government in the Mamluk era، which began in 1250 and until 1517، The second section deals with the system of government in Egypt from 1952 until now.

Keywords: administration; bureaus; institution; Mamluk era; ruler; system of government.

المقدمة:

تعاقبت أنظمة سياسية مختلفة في حكم مصر على مر العصور، حيث شهدت مصر أول شكل من أشكال المؤسسات السياسية منذ خمسة آلاف عام في ظل حُكم الملك الموحد مينا، وتعدد بعدها الحكام من أسر فرعونية إلى غزاة أجانب، من روم وفرس إلى عرب وصليبيين ومماليك وأتراك، وصولاً إلى محمد علي الذي عُرف بمؤسس الدولة الحديثة التي حكمت مصر منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى الإطاحة بها في 23 يوليو عام

1952م، ولكننا سنركز فيِ هذه الورقة البحثية على نظام الحكم فيِ مصر فيِ العصر المملوكى وكذلك فيِ العصر الحديث الذيِ بدأ بثورة يوليو 1952م.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث فيِ توضيح مدى أهمية المقارنة بين عصرين مختلفين فيِ نظام الحكم وهما العصر المملوكيِ والعصر الحديث، فلكل منهما أدواته، كما تأتيِ إشكالية البحث فيِ الإجابة على سؤال هام وهو هل استطاع المماليك أن يطوّروا نظام الدولة؛ ليجاريِ العصر ومتطلباته، ويتماشى مع طبيعة الدولة شاسعة الامتداد؟

وتتعاظم مشكلة البحث فيِ معرفة كيف تم تقسيم الدولة فيِ العصر المملوكيِ إلى قطاعات ونيابات ثم تقسيم هذه النيابات لـولايات نظرًا لاتساع مساحة المملكة؟ وكيف كانت هذه التقسيمات فيِ العصر الحديث الذيِ بدأ مع ثورة يوليو 1952؟

ومن ثم تتمحور مشكلة البحث فيِ التساؤلات الآتية:

1- هل تم تقسيم دولة المماليك إلى هيئات قوية منظمة وترتيب هرميِ تدرجيِ لإدارتها وحمايتها؟
2- ما هى التنظيمات الإدارية والوظائف المملوكية؟
3- متى طبقت مصر أول نظام للإدارة المحلية؟
4- متى عرفت مصر نظام المجالس البلدية؟
5- كيف كانت الإدارة المحلية فيِ مصر وفق نص دستور2014؟
6- ما هى سمات نظام الإدارة المحلية فيِ مصر الحديثة؟
7- ما هى مميزات الهيكل المؤسسى لنظام الإدارة المحلية المصرى الحديث؟

أهمية البحث:

أهمية أيِ دراسة أو بحث يقوم به الباحث تتوقف على القيمة الظاهرة التيِ يدرسها، وجوهرها العلميِ، وما يصبوا إلى تحقيقه من نتائج يمكن الاستفادة منها، وتتجسد أهمية الدراسة فيِ التعرف على نظم الحكم فيِ مصر فيِ العصرين المملوكى والحديث، كما تكتسب الدراسة أهميتها من خلال إلقاء الضوء على:

1- التطرق تقسيم دولة المماليك إلى هيئات قوية منظمة وترتيبها بشكل هرميِ تدرجيِ لإدارتها وحمايتها.
2- تحديد التنظيمات الإدارية والوظائف المملوكية.
3- معرفة متى طبقت مصر أول نظام للإدارة المحلية والمجالس البلدية.
4- التعرف على سمات نظام الإدارة المحلية فيِ مصر الحديثة.
5- استعراض مميزات الهيكل المؤسسى لنظام الإدارة المحلية المصرى الحديثة.

وتأمل الباحثة أن تكون هذا البحث إضافة علمية للبحوث الخاصة بهذا المجال.

أهداف البحث:

يُعد تحديد أهداف البحث من الخطوات الأساسية فيِ سبيل الوصول إلى نتائج متكاملة وصحيحة، ويتمثل الهدف العام للبحث فيِ التعرف على نظم الحكم فيِ عصرين مختلفين وهما العصر المملوكى والعصر الحديث فيِ مصر الذيِ بدأ بعد ثورة يوليو 1952م، ودراسة مدى الاستفادة مما يميز كلا العصرين.

والهدف الأساسى لهذا البحث هو محاولة الإجابة على الإشكالية المحددة سابقًا، كما يتمثل هدف البحث فِي تحليل فترة حكم المماليك، والتعرف على التنظيمات الإدارية والوظائف المملوكية، وخصائص نظام الإدارة المحلية فِي مصر الحديثة.

كما يهدف بحثنا إلى توسيع دائرة معارفنا فِي مجال الحكم فِي العصر المملوكِي والعصر الحديث للدولة المصرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى إثراء مكتبتنا بمثل هذه الدراسات؛ لكِي يتسنى للطلبة الاطلاع عليها، وأخذ فكرة بسيطة حول الموضوع، مع توفير دراسة مُؤَثقة له، لذا فإن هذا البحث يسعى للتعرف على مجموعة من الأهداف وتحديدًا سوف نركز على النقاط التالية:

1- التنظيمات الإدارية والوظائف المملوكية.
2- نظام الإدارة المحلية والمجالس البلدية بعد ثورة يوليو 1952م.
3- سمات نظام الإدارة المحلية فِي مصر الحديثة.
4- مميزات الهيكل المؤسسى لنظام الإدارة المحلية المصرى الحديثة.

منهج البحث:

انتهجت الباحثة للإجابة على الإشكالية الرئيسية وتفرعاتها طرق متعددة لاكتشاف الحقيقة المعرفية، ولتحقيق أهداف البحث السالفة الذكر -ونظراً لطبيعة الموضوع- سعت الباحثة إلى الجمع بين عدد من مناهج البحث العلمى، وفقاً لما اقتضى حال كل جزئية من جزئيات هذا البحث:

1- **المنهج التاريخِي:** اتبعت الباحثة فِي هذا البحث منهجًا تاريخيًّا فِي تتبع أهم سمات حكم العصر المملوكِي وكذلك العصر الحديث فِي الدولة المصرية.
2- **المنهج الوصفِي التحليلِي:** استخدمت الباحثة المنهج الوصفِي التحليلِي؛ لاعتماده على وصف نظام الحكم فِي كلاً من العصر المملوكِي والعصر الحديث فِي مصر وقامت ببعض التحليلات للوضعيات السائدة.
3- **المنهج الاستقرائِي:** بهدف دراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات التِي تضمنتها فترة العصر المملوكِي وكذلك العصر الحديث فِي حكم مصر والمتعلقة بموضوع البحث، للاستفادة منها فِي معالجة مشكلة البحث، واستخدمت الباحثة المصادر من الكتب والمجلات العلمية المتخصصة.

خطة البحث:

بعد القراءة الأولية لكل ما يتعلق بموضوع البحث وجمع المادة العلمية من مصادرها ومراجعها والقيام بترتيبها حسب المباحث التِي تخدم الغرض منها وإلتزاماً بالمنهج المعتمد تم تقسيم البحث إلى عدد من المحاور، المحور الأول هو الإطار المنهجِي للبحث، بحيث تطرقنا فيه لتحديد الإشكالية وتساؤلات البحث، وأهمية البحث، وأهدافه، بالإضافة إلى منهج البحث، ثم المحور الثانِي تناولنا الإطار النظرِي الذِي تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول بعنوان نظم الحكم فِي العصر المملوكِي، تعرضنا فيه لنشأة العصر المملوكى، وتحدثنا عن التنظيمات الإدارية والوظائف المملوكية، وتناولنا فِي المبحث الثانِي المعنون بـنظم الحكم فِي مصر الحديثة تطبيق مصر لأول نظام للإدارة المحلية والمجالس البلدية، مع التعرض للإدارة المحلية فِي مصر وفق نص

دستور2014م، ومعرفة سمات نظام الإدارة المحلية فيِ مصر الحديثة ومميزات الهيكل المؤسسى لنظام الإدارة المحلية المصرى الحديث.

وأنهينا الورقة البحثية بخاتمة تضم أهم النتائج والتوصيات التيِ تأمل الباحثة أن توضع محل تنفيذ، فإن أيِ دراسة لا تنتهى بتوصيات قابلة للتنفيذ الفعلي تكون ضرباً من الجمود، وهذا ليس مُبتغى هذا المؤتمر، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: نظم الحكم فيِ العصر المملوكيِ.

المبحث الثاني: نظم الحكم فيِ مصر الحديثة بعد ثورة يوليو 1952.

الخاتمة.

المبحث الأول

نظم الحكم فيِ العصر المملوكيِ

أولاً- نشأة دولة المماليك:

بدأ ظهور دولة المماليك فيِ عام 1250م، وحكمت مصر والشام وأجزاء من شبه الجزيرة العربية، دامت لأكثر من 250 عام من 1250م وحتى 1517م، وتعود أصولهم إلى آسيا الصغرى قبل أن يستقروا في مصر، أسسوا دولتين: دولة المماليك البحرية وأشهر حكامها "عز الدين أيبك"، "قطز"، "بيبرس" ودولة المماليك البرجية وأبرز سلاطينها "السلطان برقون"، وتصدوا لأكبر خطرين هدد العالم الإسلاميِ التتار والصليبين، ولم يكن الظاهر بيبرس البندقداريِ أول سلاطين الدولة المملوكية، إلا أنه يُعد المؤسس الحقيقيِ للدولة المملوكية فيِ نظامها الذيِ استمر حتى سقوطها بالغزو العثمانيِ عام 1517م.

ورأى بيبرس عند توليه الحكم أن يطوّر نظام الدولة؛ ليجاريِ العصر ومتطلباته، ويتماشى مع طبيعة الدولة شاسعة الامتداد من الفرات شمالًا إلى النوبة جنوبًا وبرقة غربًا وتشمل الحجاز وغرب جزيرة العرب، حيث كانت هذه الدولة تحتاج إلى هيئات قوية منظمة وترتيب هرميِ تدرجيِ لإدارتها وحمايتها (أحمد و عبد العزيز، 2019، ص394).

وكان بيبرس قد قضى سنوات فيِ تنقل وأسفار بين بلدان الشام وإمارات بنيِ أيوب وكان مطلعًا على مختلف أنظمة الحكم والإدارة، لــذا كان من الطبيعيِ أن يتأثر بتلك الأنظمة، وقد تأثر بالفعل بالنظام المغوليِ الذيِ أدار به جانكيز خان إمبراطوريته، فاستقى منه فكرة تقسيم الجهاز الإداريِ المملوكيِ إلى مؤسسات وإمارات ونيابات عسكرية ومدنية، ولم تعتمد دولة المماليك فيِ نظام حكمها على الوراثة، حيث كانت تقوم بتعيين العبيد فيِ مناصب حكومية، ومن هنا جاءت تسميتهم بدولة المماليك (لمجيِ، 2003، ص15).

ثانياً- الإدارات المحلية فى العصر المملوكيِ:

نظرًا لاتساع مساحة الدولة فى العصر المملوكيِ كان من الضروريِ تقسيمها إداريًا إلى قطاعين تيسيراً على إدارتها، الديار المصرية والديار الشامية، وتقسيم هذين القطاعين لـ «نيابات» ثم تقسيم هذه النيابات لـ «ولايات».

وأبقت الإدارة المملوكية الاصطلاحات الإدارية التيِ كانت مستعملة فيِ العصر الفاطميِ، ولكنها كانت تُجريِ بين الحين والآخر تعديلات تقتضيها الظروف؛ حيث أنشأت نيابات جديدة وأعادت هيكلة نيابات أخرى لأسباب سياسية أو ترضية للأمراء والنواب.

وكان تنظيم الإدارة فيِ الدولة المملوكية يعتمد على وجود إدارة مركزية للدولة بيدها كل السلطات والمراكز الإدارية العليا التي ترتبط بها الإدارات كافة فيِ النيابات، سواء فيِ مصر أو بلاد الشام، فكان تنظيم الدولة مكوناً من: الإدارة المركزية فيِ قلعة الجبل -داخل الحضرة السلطانية- والإدارة المحلية خارج قلعة الجبل - خارج الحضرة السلطانية-، وتنقسم إلى:

أ. الإدارة فيِ مصر ونيابة الإسكندرية.

ب. الإدارة فيِ نيابات بلاد الشام.

ت. الإدارات الملحقة بالدولة المملوكية فيِ الحجاز واليمن (شاكر، 2000، ص70).

وكانت مصر وبلاد الشام مقسمة فيِ عصر المماليك إلى مناطق إدارية كثيرة، وبقيت الحجاز فيِ تقسيماتها ونظمها تتبع النظام البدويِ والقبليِ ضمن أطر جغرافية، فتكونت من قسمين: الأول مكة المكرمة، والثانيِ المدينة المنورة.

وتم تقسيم مصر فيِ عصر المماليك إلى عدد من المناطق الإدارية، تألفت من ثلاث عواصم، وهى:

1. **مدينة الفسطاط:** بناها عمرو بن العاص، وكانت مدينة عظيمة فيها القصور الكبرى، واحترقت فيِ أواخر عهد الفاطميين، وهدم الظاهر بيبرس الكثير منها، ولم يبق فيها إلا ما هو على شاطئ النيل والجامع العتيق.
2. **مدينة القاهرة:** هى العاصمة، يحيط بها سور طوله (29300) ذراع.
3. **القلعة:** بناها بهاء الدين قراقوش بأمر من صلاح الدين الأيوبيِ يقيم فيها السلطان ومماليكه، ومن سيطر عليها فقد سيطر على الدولة كلها، واستمرت مركزاً للحكم فيِ مصر حتى عهد محمد علىِ باشا (حطيط، 2003، ص144).

وتم تقسيم الديار المصرية إلى وجهين قبليِ وبحريِ:

1- **الوجه القبليِ**: يمتد من جنوبيِ الفسطاط إلى نهايته فيِ الجنوب، وسمى صعيداً لأن أرضه كلما ولجت فيِ الجنوب أخذت فيِ الصعود والارتفاع، اشتمل على تسعة أعمال هى: الأعمال الجيزية، والأعمال الإطفيحية، والأعمال البهنساوية، والأعمال الفيومية، وأعمال الأشمونين والطحاوية، والأعمال المنفلوطية، والأعمال الأسيوطية، والأعمال الإخميمية، والأعمال القوصية.

2- **الوجه البحريِ:** يشمل كل ما هو أسفل القاهرة إلى البحر المتوسط حيث مصب النيل، وسمى بحرياً لأن منتهاه البحر المتوسط، واشتمل على ثلاث شعب، الشعبة الأولى تشتمل على أربعة أعمال هى: عمل الضواحيِ، وعمل القليوبية، وعمل الشرقية، وعمل الدقهلية والمرتاحية، وفيه الإسكندرية ودمياط، وتشتمل الشعبة الثانية على عملين هما: عمل البحيرة، وعمل المزاحمتين، وتشتمل الشعبة الثالثة على جزيرتين، تشتمل الأولى منهما على عملين هما: عمل المنوفية، وعمل الغربية، وتشتمل الجزيرة الثانية على عمل واحد عاصمته مدينة إبيار المضافة إلى مدينة ولاية منوف (الزيدىِ، 2003، ص215).

واستحدثت فيِ مصر فيِ عصر المماليك ثلاث نيابات -النيابة هى التيِ يعبر عن صاحبها بالنائب الكافل وهو يحكم فيِ ما يحكم فيه السلطان فهو سلطان مختصر فيِ نيابته:

1- **نيابة الإسكندرية:** استحدثت فيِ عهد السلطان الأشرف "شعبان بن حسين" عام 1365م، عندما هاجم الفرنجة الإسكندرية وفتكوا بأهلها ونهبوا الأموال، وكانت قبل ذلك ولاية من جملة الولايات.
2- **نيابة الوجه القبلى:** استحدثت فيِ عهد "الظاهر برقوق" -أول سلاطين الدولة الجركسية- نائبها يحكم جميع بلاد الوجه القبلي بأسره، ومقر نيابته مدينة أسيوط.
3- **نيابة الوجه البحريِ:** استحدث فيِ عهد "الظاهر برقوق" أيضاً، ومقر نائبها مدينة دمنهور (عامر، 2010، ص13).

وقُسمت هذه النيابات إلى ولايات، فكان على كل مدينة والٍي يدير شئونها.

ثالثاً- الوظائف المملوكية **فى العصر المملوكيِ:**

تعددت الوظائف المملوكية فيِ الديار المصرية بحيث شملت:

1- **الواليِ:** لم يكن مجرد حاكم إداريِ بل كان مديرًا لجهاز الشرطة والاستخبارات فيِ ولايته، لحفظ الأمن وضبط السكينة والسلم العام، ومكافحة أعمال التجسس الخارجية خاصة فيِ الولايات الحدودية.
2- **نائب السلطنة**: كان مساندًا للسلطان فيِ عمله أو عند خروجه إلى الحرب أو للحج أو للتنقل فيِ داخل البلاد وخارجها، وكان موكلًا إليه إدارة البلاد وإصدار القرارات وضبط الأمن والنظام فيِ العاصمة والإشراف التام على سير العمل والحكم فيِ البلاد، ومتابعة الولاة فيِ أقاليمهم، وحراسة أبواب القاهرة، بدلًا من السلطان القائم فيِ الحكم، الغائب عن البلاد، ويعد نائب السلطنة المملوكية من أهم عناصر دولة المماليك وأشهرها فيِ مصر، الذين أسهموا بدور فاعل وملموس فيِ إدارة دفة البلاد، فهو الذيِ حمل مع السلاطين هموم الدولة فيِ عدة منعطفات خطيرة وأحداث سياسية وإدارية جسيمة، له كل الحقوق وعليه كل الواجبات فيِ إدارة شئون إقليمه، ويتبعه العديد من موظفيِ الإدارة والكتبة والخدام.
3- **الخانقاوات**: مؤسسة ذات طبيعة صوفية تقوم بالتعليم الدينيِ، والمدارس التيِ كان يرتب لها شيوخها كالخانقاة الشيخونية وخانقاة سرياقوس ومدرسة السلطان حسن.
4- **مؤسسة «البيمارستان المنصوريِ»:** هى المؤسسة الطبية الأساسية – تعليمًا وممارسة – وكان المسئول عنها يعين من قِبَّل السلطان (سيد، 2016، ص356).

رابعًا- النظام الإداريِ فى العصر المملوكيِ:

اتبعت دولة المماليك نظاماً إدارياً فيه الكثير من الدقة والتنظيم والإتقان، استطاعت بوساطته إحكام السيطرة على أطراف البلاد، وتنظيم أحوالها الداخلية، فنشرت ولاتها وموظفيها فيِ كل البلاد، وربطت شئونها بإقامة الدواوين ذات الاختصاصات المختلفة.

وشهد عصر المماليك نظامًا إداريًا بالغ الدقة، ونهض فيِ ذلك النظام مجموعة كبيرة من الموظفين، وانقسموا إلى قسمين هما: أرباب السيوف، وأرباب القلم، أرباب السيوف من طبقة المماليك وأرباب القلم من طائفة المعممين -المصريين المشتغلين بالكتابة والعلم-، وهذا الجهاز الإداريِ الذيِ شهدته دولة المماليك اعتمد على مجموعة من الدواوين الكبيرة لإدارة الدولة (علي، 2002، ص372).

والدواوين هى مكان السجلات، وهى أشبه بالوزارات اليوم، وقد ضمت الإدارة المملوكية دواوين كثيرة، اختلفت باختلاف المهمات التيِ أوكلت إليها، وكانت هذه الدواوين غالباً فيِ قلعة الجبل، ولكل ديوان فروع فيِ

النيابات تقوم بإجراء العمل الموكل للديوان فيِ النيابة، وتكون تلك الفروع متصلة بالفرع المركزيِ (شاهين، 2006، ص18).

وهناك دواوين تتعلق بالسلطان ودواوين تتعلق بالوزراء وكبار الأمراء ونواب النيابات وهكذا، وكان لأوقاف السلاطين والأمراء والحريم دواوين خاصة، وكان لأبناء السلطان دواوين، وللأشراف ديوان، وفيما يليِ استعرض لكم أهم دواوين دولة المماليك:

1. **ديوان الجيش فيِ العصر المملوكيِ**: تمتع ديوان الجيش فيِ عصر المماليك بأهمية كبرى فيِ دولة اعتمدت فيِ قيامها وبقائها على فكرة الحرب والقتال، وتكون الجيش المماليكى من ثلاثة طوائف أساسية: المماليك السلطانية وأجناد الحلقة ومماليك الأمراء، ومن أهم اختصاصات ديوان الجيش فيِ دولة المماليك المسائل المتعلقة بالاقطاعات، وناظر هذا الديوان عُرف باسم ناظر الجيش، وهو أهم الوظائف فيِ الدولة، ويعاونه بعض كبار الموظفين مثل صاحب ديوان الجيش، مستوفى الجيش، مستوفى الرزق، وصاحب ديوان الجيش ينوب عن الناظر فيِ تصريف شئون الديوان، ومستوفى الجيش يقوم بتحديد الرواتب التيِ تصرف للجند، ومستوفى الرزق يُشرف على صرف مرتبات الأجناد وأرزاقهم العينية، ويشترط فيِ هؤلاء الموظفين الأمانه التامة والكفاية المطلقة (أمريِ، 2000، ص23).
2. **ديوان الإنشاء فيِ العصر المملوكيِ:** وظيفة ديوان الإنشاء فيِ عصر المماليك هى تبادل المكاتبات الرسمية الخاصة فيِ الدولة، يُلقب صاحب ديوان الإنشاء فيِ عصر المماليك بناظر الإنشاء الشريف، ويشترط فى اختياره أن يكون فصيح الألفاظ، طلق اللسان، أصيلًا فيِ قومه، وقوراً، حليماً، وله أعوان منهم نائب كاتب السر، ويلى نائب كاتب السر فيِ المرتبة كتاب الدست الشريف، وهم كُتَّاب ديوان الإنشاء الذين أُطلق عليهم اسم الموقعين، وهناك إدارة تتبع ديوان الإنشاء تمتعت بقدر كبير من الأهمية فيِ عصر المماليك هي إدارة البريد، والبريد نوعان بريِ وبحريِ، والبريد الجويِ الذيِ أُستخدم فيه الحمام الزاجل، وكانت قلعة الجبل المركز الرئيسيِ لإبراجه، ويشترط فيِ البريدى أن يكون صدوقًا بريئًا من الطمع، بصيرًا بمخارج الكلام (سعد الله، 2001، ص46).
3. **ديوان الأوقاف فيِ العصر المملوكيِ:** وقد يطلق عليه ديوان الأحباس، والأحباس جمع حبس؛ وهو الوقف، وديوان الأوقاف فيِ عصر المماليك يختص برعاية شئون المؤسسات الدينية والخيريه من جوامع ومدارس ومساجد وزوايا ويشرف على الأراضيِ والعقارات المحبوسة عليها (صالح، 2013, ص17).
4. **ديوان النظر**: يختص بمراقبة حسابات الدولة والإشراف على إيرادتها، مقره فيِ قلعة الجبل، وهو أرفع دواوين المال، وفيه تثبت التواقيع والمراسيم السلطانية، وتتبع إليه كل دواوين المال التيِ تشكل فروعاً منه، فترفع له حساباتها، ويرجع إلى هذا الديوان أمر توزيع الرواتب والأرزاق على موظفيِ الدولة، يشبه وزارة المالية الحاليِ، ويشرف على جميع الدواوين التيِ تحمل السمة المالية (عامر، 2010، ص13).
5. **ديوان الخاص:** أنشأ "الناصر محمد" ديوانًا أُطلق عليه ديوان الخاص للإشراف على شئون السلطان المالية، ومراقبة الخزانة السلطانية، وعهد بالإشراف إليه إلى موظف كبير أُطلق عليه ناظر الخاص (شاهين، 2006، ص18).

6. **ديوان البريد:** مهمة البريد هى نقل الأخبار إلى الحاكم وإخطاره بما يحدث فيِ دولته، وكان يسمى القائم بنقل الأخبار بريديِ ويقال للمشرف على البريد صاحب البريد ووالي البريد، وكانت وظيفة صاحب البريد من الوظائف المهمة فيِ ذلك العهد، لما كان البريد واسطة العلاقة بين الولاة والخليفة، فقد كان صاحب البريد أشبه برئيس البوليس السريِ، فهو عين الخليفة المبصرة وآذانه السامعة، ينقل إليه أخبار الدولة بأسرها (سليمان، 2006، ص151).

فالدواوين هى دور الحكومة بما تحويه من سجلات لحفظ ما يتعلق بحقوق الدولة من الأعمال والأموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال.

ولكن كان ثمة عُرف التزم به مختلف السلاطين والأمراء الذين حكموا مصر رسميًا أو مستترين خلال عصر الدولة المملوكية هو أن يبقى المساس بالنظام الهيراركيِ الذيِ أرساه بيبرس محدودًا بما لا يُعَرِض كيان الدولة للانهيار، وهذا ما جعل الدولة المملوكية تحافظ على بقائها لفترة الطويلة بمقاييس أعمار الدول فيِ هذا العصر على الرغم من أنها ضربت رقمًا قياسيًا فيِ الاضطرابات والتوترات بين الدول المعاصرة (صالح، 2013, ص17).

المبحث الثانيِ

نظم الحكم فيِ مصر الحديثة بعد ثورة يوليو 1952

نظام الحكم فيِ مصر عريق عراقة الدولة المصرية، يحوى بداخله خصائص جامعة بين البصمة المصرية وبين انفتاح مصر بحكم موقعها وشخصيتها على تجارب إدارية أخرى عديدة عبر زمان، تارة خلال الاستعمار وتارة أخرى بالتفاعل الحضارى.

كما تُعَد مصر من أعرق الدول التيِ عرفت الإدارة المحلية، منذ تقسيم أرض الدلتا إلى قسمين رئيسيين، هما الريف والحضر، وتباينت الآراء فيما يتعلق بنشأة نظام الحكم المصرى، حيث تؤكد بعض هذه الآراء أن الدولة المصرية القديمة فيِ عهد الفراعنة عرفت نظامًا للإدارة المحلية يقترب مما عليه الحال فيِ كثير من الدول الحديثة.

بينما تؤكد آراء أخرى أن مصر عرفت النظام المحليِ على يد الحملة الفرنسية فيِ عام 1798، عندما أصدر نابليون أمراً بإنشاء الدواوين فيِ سائر القطر، حيث قسم نابليون بونابرت البلاد إلى 16 مديرية، ولكن كما شرحنا فى المبحث الأول أن التقسيمات الإدارية والدواوين كانت موجودة بمصر فيِ العصر المملوكيِ الذيِ استمر من 1250 وحتى 1517 أيِ قبل الحملة الفرنسية على مصر بحواليِ 280 عاماً.

ومع تولي محمد على الحكم قام بتقسيم البلاد إلى 14 مديرية، قُسمت كل مديرية إلى عدة مراكز، وصاحب بداية هذه الفترة من ولاية محمد عليِ باشا حكم البلاد ميلاد حركة التنوير فيِ مصر، وما تبع ذلك من عودة البعثات المصرية، وما انتجته من حركة فكرية وثقافية، أثرت بشكلٍ مباشر على الحركة السياسية والشعبية.

وارتبط ميلاد الحركة النيابية بالمرسوم الذيِ أصدره الخديويِ إسماعيل عام 1866 بإنشاء مجلس نيابيِ للبلاد، وإنشاء مجالس للمديريات، مما يُعد بداية لنظام إدارة محلية رغم ثانوية الاختصاصات، مع عدم الاعتراف بمجالس المديريات كشخصية معنوية أو اعتبارية (عاشور، 1981, ص486-489).

وقد طبقت مصر أول نظام للإدارة المحلية بمقتضى القانون فيِ مايو 1883، حيث أنشئت مجالس المديريات كفروع للإدارة المركزية، وإن كانت هذه المجالس لم تحظ بالشخصية المعنوية، فضلاً عن أن اختصاصاتها كانت استشارية (بدران، 1986, ص7).

ثم عرفت مصر نظام المجالس البلدية لأول مرة عندما تأسست بلدية الإسكندرية، ومُنحت الشخصية المعنوية فيِ 5 يناير 1890م، وجاء عام 1909م ليُعتبر الميلاد الحقيقيِ للبلديات، وذلك بصدور القانون 22 لسنة 1909م، الذيِ اعترف بالشخصية المعنوية لمجالس المديريات، وتصريف أمورها بنفسها، وحدد اختصاصاتها وحقها فيِ فرض رسوم مؤقتة، بل وحقها فيِ إبداء الرأيِ فيِ كل الأمور التيِ تهم المديرية وسكانها، وفيِ عام 1913م صدر القانون رقم 30 لسنة 1913م لينظم عمليات انتخابات المجالس البلدية (الجندى، 1987, ص37).

ومع صدور دستور 1923م اتخذت المجالس البلدية مكانها الدستوريِ، وما يسمى بالحماية الدستورية، حيث نظم دستور 23 اختصاصات هذه المجالس، وقد جاء أول اعتراف دستورى بالنظام المحليِ المصريِ فيِ المادتين 132، 133 من دستور عام 1923م، الذيِ نص على أن يتم تشكيل جميع المجالس –بلديات، مديريات- عن طريق الانتخاب (عبد البديع وآخرين، 2003, ص112-113).

كما منح الدستور المجالس اختصاصات تتعلق بتنفيذ السياسة العامة محليًا، وألزمها بنشر ميزانياتها، وأن تكون جلساتها مفتوحة للمواطنين، كما نص على المبادئ الواجب اتباعها فيِ القوانين التيِ تنظم عملها، وانتخاب أعضائها، وكانت تلك الفترة من أهم المحطات فيِ مصر تتعلق بالنظام المحليِ (غانم، 2001, ص53-59).

ثم جاءت ثورة 23 يوليو 1952م التيِ اتخذ قادتها خطوات كبيرة وعميقة تعبر عن اهتمامهم بتطوير تجربة النظام المحليِ، والعناية بالمجتمعات المحلية، وتوسيع قاعدة الخدمات المحلية، بعد ما أفصح الدستور المؤقت سنة 1956م عن اهتمامه بالأداء المحليِ، وكانت الخطوة الكبيرة والتاريخية فيِ اتجاه تعميق وتطوير التجربة المصرية فيِ النظام المحليِ (أمين، ص12).

ثم جاء دستور سنة 1971م الذيِ أكد على نظام الإدارة المحلية، وتقسيم جمهورية مصر العربية إلى وحدات إدارية؛ تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وهى المحافظة–المركز–المدينة– الحى– القرية، وفى ظله صدر العديد من القوانين المنظمة للإدارة المحلية.

واكتملت الخطوة بصدور القانون 124 لسنة 1960م، الذى نص صراحةً على مسمى الإدارة المحلية كنظام عمل قانونيِ لإدارة المجتمعات المحلية، وبمتضى هذا القانون نقلت إدارة المديريات من وزارة الداخلية والإدارة العامة للبلديات من وزارة الشئون الاجتماعية ليكونا نواة الهيكل الوظيفى لوزارة الإدارة المحلية (الحبيبى و بطرس، 2003, ص8).

ومنذ عام 1960م صدرت العديد من القوانين المُنظمة للمجالس المحلية ودورها، وفيِ عام 1975 تم النص فيِ القانون على إنشاء مجالس شعبية للمركز ليصبح خمس مستويات من المجالس الشعبية، ومنذ إنشاء أول مجلس محليِ فيِ تاريخ مصر وحتى عام 1971م لم يكن هناك سوى المجلس الشعبيِ المحليِ، ولم يكن موجود المجلس أو الجهاز التنفيذيِ، وكان المجلس الشعبيِ المحليِ يقوم بكافة الأمور، يضع السياسة وينفذها ويشرف على المرافق، أيِ يقوم بالدورين الرقابيِ والتنفيذيِ.

وفي عام 1971م تم إنشاء المجلس التنفيذي على مستوى المحافظة، وفي عام 1975م تم تعميم هذا النظام، وأُنشئت مجالس تنفيذية على مستوى المُدن والمراكز والأحياء والقرى، وأصبح لأول مرة في مصر نظام المجلس التنفيذي "موظفون" والمجلس الشعبي المحلي "منتخبون" (Ayoub، 1991, 124-123 pp).

وكانت المحطة الهامة في تاريخ الإدارة المحلية في مصر بصدور القانون رقم 52 لسنة 1975م ليصبح نقلة نوعية كبيرة، وخطوة واسعة في تجربة الإدارة المحلية المصرية، فهو أول قانون:

- يفصل بين المجالس المحلية واللجان التنفيذية؛
- ينظم انتخابات المجالس المحلية على كافة المستويات؛
- يحدد اختصاصات المجالس المحلية واللجان التنفيذية بشكل أكثر وضوحًا عن ذي قبل (شريف، 2004, ص22).

وعرفت مصر نظام الحكم المحلي مع تطبيق القانون 52 لعام 1975 الذي تضمن إعطاء المحافظين سلطة رئيس الجمهورية في محافظاتهم، وإنشاء مجالس شعبية محلية ذات اختصاصات واسعة، ولكن دون سلطات تشريعية، ولكن لم يكتب لتلك التجربة الرائدة النجاح والتطوير لعدة أسباب من أهمها:

1- عدم توفر أركان الحكم المحلي الكامل من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية مستقلة، حيث أن الاستقلالية المنقوصة للسلطات المحلية في مصر لم تسمح لها بإقامة نظام قادر على البقاء.
2- لم يستخدم المحافظون السلطات الممنوحة لهم بموجب القانون، لخوفهم من المسائلة القانونية، وعدم توفر الكوادر صاحبة المهارات والخبرات اللازمة لإدارة التعاملات الدولية.
3- لم يحاول النظام السياسي أن يغير الفكر الإداري والتنظيمي؛ ليتمشى مع مقتضيات القانون الجديد، مما حدا بالبيروقراطية إلى مقاومة وتعطيل التوجه إلى لا مركزية السلطة (السيد، 1996, ص97).

ثم صدر قانون 43 لسنة 1979 وما تلاه من تعديلات وقد تميز بالآتي:

1- استبدل مسمى المجالس المحلية بمسمى المجالس الشعبية المحلية بما يتفق وأحكام الدستور؛
2- استبدل القانون اللجان التنفيذية لوحدات الإدارة المحلية بالمجالس التنفيذية؛
3- أعطى وحدات الإدارة المحلية الاختصاص الأصيل في إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها (الجندى، 1987, ص37).

وكرس ذلك القانون نظام "المجالس التنفيذية" لتقوية دور الحكومة في المحليات، وحدد العلاقة بين المجالس الشعبية المحلية وبين المجالس التنفيذية؛ بأن تعطى الأولى توصيات -لأنها صممت على أن تكون مجالس رقابية وليست مجالس لاتخاذ القرار- على أن تكون للثانية كل السلطات التنفيذية، وسلطة إعداد الموازنات، ونظر المشرع إلى الإدارة المحلية على أنها هيكل إداري واحد له مجلسين (الصاوى، 1995, ص47).

وأسند قانون رقم 50 لعام 1981 بعض المسئوليات الإضافية إلى المجالس الشعبية المحلية وأعطى للمجالس المحلية سلطة تحصيل موارد محلية، وأنشأ هذا القانون المجلس الأعلى للإدارة المحلية، الذي يتكون من المحافظين برئاسة رئيس مجلس الوزراء، كآلية للتنسيق بين المحافظات ومناقشة الأفكار الجديدة في المحليات، ولم ينعقد هذا المجلس حتى تم حله رسمياً (Mayfield، 1996, 269 p).

ونظام الإدارة المحلية المصري الحالي نظام إداري لا مركزي، ثنائي الشكل من حيث بنيته المؤسسية (خالد، 1999, ص49)، فهو يضم في كل مستوياته مجالس رقابية شعبية، ومجالس تنفيذية حكومية، الأولى

عبارة عن هيئات منتخبة مباشرة من المجتمع المحلي، والثانية تتكون من المسئولين التنفيذيين المحليين، المسئولين عن إدارة الشئون المحلية وتقديم الخدمات العامة، أي أن النظام يشمل آلية الاستجابة للاحتياجات المحلية (علوانى، 2001, ص21).

وتخضع الإدارة المحلية المصرية حالياً للقانون رقم 43 لعام 1979، والقوانين المعدلة له (الشيخلى، 2002 ، ص112)، فالقانون 43 لعام 1979 أصبح مجرد إطار عام لنظم وقواعد الإدارة المحلية، لوجود العديد من التعديلات التي أُدخلت عليه، سواء بقوانين أو بأحكام المحكمة الدستورية العليا، التي نصت على عدم دستورية بعض مواده، والقوانين التي أدخلت تعديلات على ذلك القانون الأساسى هى القوانين:

1- قانون رقم 50 لعام 1981م؛
2- قانون رقم 26 لعام 1982م؛
3- قانون رقم 145 لعام 1988م؛
4- قانون رقم 84 لعام 1996م (بطيخ، 1998، ص18).

وأحكام المحكمة الدستورية العليا الصادرة في القضايا التالية:

1- رقم 14 لسنة 8 قضائية دستورية بتاريخ 15 إبريل لعام 1989م؛
2- رقم 2 لسنة 16 قضائية دستورية بتاريخ 3 فبراير لعام 1996م؛
3- رقم 36 لسنة 18 قضائية بتاريخ 3 يناير لعام 1998م.

الإدارة المحلية في مصر وفق نص دستور2014م:

بعد قيام ثورة 25 يناير 2011م أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011م، ولم يتضمن أية مواد تتعلق بالإدارة المحلية أو بالنظام المحلي، بينما نص دستور 2014م على الآتي: "تكفل الدولة دعم اللامركزية الإدارية والمالية والاقتصادية، وينظم القانون وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق المحلية، والنهوض بها وحسن إدارتها، ويحدد البرنامج الزمني لنقل السلطات والموازنات إلى وحدات الإدارة المحلية"، وتضمن الدولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين هذه الوحدات (عبدالقادر، 2002, ص58).

وينظم القانون شروط وطريقة تعيين أو انتخاب المحافظين، ورؤساء الوحدات الإدارية المحلية الآخرى، ويحدد اختصاصاتهم ويُخصص ربع عدد المقاعد للشباب دون سن خمس وثلاثين سنة، وربع العدد للمرأة، على ألا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين عن خمسين بالمائة من إجمالي عدد المقاعد، وأن تتضمن تلك النسبة تمثيلاً مناسباً للمسيحيين وذوى الإعاقة (Hague و Harrop، 2001, 212 p).

ونحن نرى أن هذا التاريخ الطويل -وتلك المحاولات التي تمت، وتلك المحطات التي مر بها قطار الإدارة المحلية بمصر- لم يكن كفيلاً ببناء واستقرار وتنامي نظاماً محلياً؛ يُمَّكن السكان المحليين من إدارة شئونهم بأنفسهم.

وتعتبر تلك التعديلات المتعاقبة مبرراً لإصدار قانون جديد؛ يراعي التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية التي شملها التغيير طوال زمن يربو على ثلاثة عقود.

ويتسم نظام الإدارة المحلية في مصر بالسمات التالية:

1- الترابط المكثف بين الحزب الحاكم والمجالس الشعبية؛

2- التكامل الوظيفي بين الحكومة المركزية والمجالس التنفيذية المحلية، فلا تنفرد المجالس التنفيذية المحلية بأي استقلال إداري، بل هى مندمجة في النظام الإداري للدولة، ويشرف الوزير المختص بالإدارة المحلية على تنفيذ قانون الإدارة المحلية ويعتبر همزة الوصل بين الحكومة المركزية ونظام الإدارة المحلية التي تعتبر جزءاً من الدولة (الزيادى، 1995, ص128)؛

3- تعتمد ممارسة المركزية في المحليات إلى حد كبير على رغبة وقدرة المحافظين على ممارسة رقابتهم الإدارية على الوظائف العامة، وتلعب شخصية المحافظ ومهاراته دوراً محورياً في تحديد ممارسة صلاحياته التي كفلها له القانون (حسين، 2004, ص33).

كما يتميز الهيكل المؤسسي لنظام الإدارة المحلية المصري بعددٍ من المميزات منها:

1- أنه نظام وظيفي أحادي، يتميز بالطابع الهرمي في العلاقات بين وحداته؛

2- تقسم الجمهورية إلى ثمانية أقاليم اقتصادية، يضم كل منها محافظة أو أكثر، لاعتبارات اقتصادية وسياسية واجتماعية، على أن يكون لكل إقليم عاصمة؛

3- تقسم وحدات الإدارة المحلية إلى خمس مستويات إدارية؛ محافظات، ومراكز، ومدن، وأحياء، وقرى؛

4- يتم انتخاب مجلس شعبي محلى كل أربع سنوات، لكل وحدة من وحدات الإدارة المحلية في المستويات الإدارية الخمسة، للرقابة على الأنشطة العامة المحلية، والعمل كبرلمان محلي بدون الوظيفة التشريعية؛

5- يتم تعيين مجالس تنفيذية لكل وحدة من وحدات الإدارة المحلية، مع تخويلها اختصاصات تنفيذية واسعة ومحددة والمجالس التنفيذية لها اليد الطولي في صناعة واتخاذ القرار على المستوى المحلي، حيث أنها تمثل الحكومة المركزية في تنفيذ وإدارة السياسات التنفيذية في المستويات المحلية المختلفة؛

6- تم إنشاء مجلس للمحافظين كبديل عن اللجنة الوزارية للإدارة المحلية برئاسة رئيس مجلس الوزراء للتنسيق بين المحافظات ومناقشة شئون الإدارة المحلية بشكل عام (عبد الوهاب، 1999, ص10).

الخاتمة

في ختام هذه الورقة البحثية المُعنونة بـ "نظام الحكم فى مصر ما بين العهد المملوكي والعصر الحديث" يمكننا القول أن أساليب الإدارة كانت معروفة ومعمول بها فى مصر القديمة منذ ما يزيد على سبعة آلاف عام حيث كانت مقسمة إلى مقاطعات (أقاليم)، لكل مقاطعة حاكم مسئول أمام الملك ومفوض منه في السلطات المحلية، التي تُسهل وتُيسر له وتُعينه على إنجاز المطلوب منه من مهام وأعمال تتعلق بمقاطعته، مما يدل على تقدم الفكر الإداري لدى المصري القديم، سابقين بذلك الإدارات الحديثة بآلاف السنين.

واتبعت الإدارة المملوكية نظاماً إدارياً يتمتع بالدقة والتنظيم والإتقان، استطاعت من خلاله إحكام السيطرة على أطراف البلاد، وتنظيم أحوالها الداخلية، فمدت ولاتها وموظفيها في كل البلاد، وربطت شئونها بإقامة الدواوين ذات الاختصاصات المختلفة، وقد استخدمت الإدارة المملوكية الاصطلاحات الإدارية المعروفة مثل كلمة عمل (بما يعادل حالياً مديرية أو محافظة)، وناحية (أى مركز أو ناحية بالتعبير الشامي)، وقرية كما نستعملها حالياً، أما عن نظام الإدارة المحلية المصري الحالي فهو نظام إداري لا مركزي، **يتميز** بالطابع الهرمي في العلاقات بين وحداته.

وبعد استعراض أهم ركائز النظام الإداريِ لمصر فى عهد المماليك والعصر الحديث بعد ثورة يوليو 1952م، ومن خلال استعراض البحث وما ورد فيه من أفكار إنتهت الباحثة إلى مجموعة من النتائج وذلك على النحو التاليِ:

1- اشتراك العصرين على مجموعة من الوظائف الإدارية.
2- اعتماد كلا العصرين على نظام اللامركزية فيِ الإدارة.
3- دراسة الإدارة المقارنة أخذت بعداً جديدا في الوقت الحاضر، ذلك البعد الذيِ يبين التأثر والتأثير بين الإدارة وبيئاتها السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية.
4- حوى الجهاز الإداريِ فيِ كلا العصرين مجموعة من الدواوين الكبيرة التي ضمت أعداداً كبيرة من الموظفين لإدارة مرافق الدولة الإدارية المختلفة، وهو ما يطلق عليه في العصر الحديث الوزارات (ديوان الأوقاف/ وزارة الأوقاف).
5- نظام الإدارة نظاماً قديماً لازم البشرية منذ أن ظهرت التجمعات السكانية على ظهر هذه الخليقة، بغرض إدارة وتنظيم شئون الجماعة، وتقديم الخدمات الضرورية لهم، وتوسع وانتشر هذا النظام على مر العصور.

ومن خلال هذا البحث تقترح الباحثة التوصيات التالية:

1- التوسع فيِ الدراسات التاريخية للأنظمة الإدارية المختلفة عبر العصور مع الأخذ بنقاط القوة فيِ كل نظام، وتلافيِ كافة العيوب بهذه الأنظمة، ودمجها فى نظام إدارى يستقيِ فاعلياته من التجارب التاريخية لكافة الأمم.
2- ابتكار معاهد للإدارة تختص بتدريب العاملين من القيادات العليا والمتوسطة والأولى على أنظمة الإدارة، وكيف كانت الدول فيِ أوج زهوها حينما احتكمت للإدارة اللامركزية وكيف انهارت تلك الدول التى استخدمت نظام الإدارة المركزية.
3- إنشاء كيان بالإدارة العليا لتحليل الأزمات الإدارية وتوقع حدوثها استرشاداً بالأزمات التيِ حدثت عبر العصور التاريخية لوضع آليات تحول دون تكرار حدوثها.

وأخيراً فمهما بلغ مستوى هذه الدراسة فإننا لا ندعيِ كمال استيعابها لجميع الفروع والجزئيات التيِ ينتظمها عنوانها، كما نجد أنفسنا مندفعين إلى طلب التماس العذر لما قد يبدو من زلل أو خلل فيِ ثنايا الدراسة ومنعطفاتها المتشعبة، فالكمال لله وحده، والنقص من سمات البشر، وكل إنسان مأخوذ من قوله ومردود عليه، ولا عصمة إلا لأنبياء الله ورسله، فما كان من هذا البحث من صواب فهو بتوفيق من الله تعالى وتسديده وفضله، وما كان من خطأ أو تقصير فمنا، ولا نعدم مسئوليتنا العلمية عنه، فمن وجد فيِ هذا البحث ما يجب تغييره فإننا نناشده الله فيِ إصلاحه وأداء حق النصح فيه.

المراجع

- إبراهيم عامر، **نظم الإدارة فِي مصر منذ الفتح الإسلامِي حتى نهاية العصر المملوكِي**، مجلة جمعية إدارة الأعمال العربية، ع128، 2010
- أحمد حطيط، **قضايا من تاريخ المماليك السياسِي والحضارى**، الفرات للنشر والتوزيع، دمشق، 2003
- أحمد صقر عاشور: **الإدارة العامة "مدخل بيئِي مقارن"**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1981
- أحمد عباس عبد البديع وآخرين: **مبادئ علم السياسة**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2003
- أيمن فؤاد سيد: **الدولة الفاطمية فِي مصر حديث جديد**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2016
- جمال ندا صالح، **تطور نظام الحكم فِي مصر القديمة من النظام القبلِي إلى الدولة الموحدة المركزية**، 2013
- حسن علوانى: **اللامركزية فِي السياق المعاصر "الأبعاد والمحددات وإشكاليات التطبيق"، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة**، سلسلة منتدى السياسات العامة، القاهرة، العدد السابع، مارس 2001
- رمضان بطيخ: **الإدارة المحلية فِي النظم الفيدرالية**، مؤسسة العين للنشر، أبو ظبِي، 1998
- رمضان عبده علِي، **تاريخ مصر القديم**، دار نهضة الشرق للنشر، القاهرة، ج1، 2002
- سمير عبد الله سليمان: **الدواوين فِي مصر خلال العصر الفاطمِي**، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 2006
- سمير عبد الوهاب: **العلاقات المركزية المحلية وتأثيرها على الوحدات المحلية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة، القاهرة، العدد الثالث، 1999
- السيد عبد المطلب غانم: **اللامركزية والتنمية الإدارية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة، القاهرة، العدد السابع، مارس 2001
- صالح أحمد حسين لمجِي، **الحياة العلمية فِي مصر فِي عهد المماليك البحرية(648- 784ه/1250-1382م)**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2003
- عادل رمضان الزيادِي: **الإدارة العامة**، مكتبة جامعة عين شمس، القاهرة، 1995
- عبد الرزاق الشيخلِي: **العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية "دراسة مقارنة"**، ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، المعهد العربِي إنماء المدن، بيروت، سبتمبر 2002
- عدلِي حسين: **اللامركزية ومستقبل الإدارة المحلية فِي مصر**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة اللامركزية وقضايا المحليات، القاهرة، العدد الأول، 2004
- علاء الدين شاهين، **تاريخ وحضارة مصر القديمة**، دار الفكر العربِي، القاهرة، 2006
- علاء محمد أمين: **رقابة المجالس الشعبية على السلطة التنفيذية بالوحدات المحلية فِي النظم المقارنة ومصر "دراسة مقارنة"**، رسالة دكتوراه، جامعة المنوفية، كلية الحقوق
- علِي السيد الحبيبِي/ ماجد رضا بطرس: **الإدارة العامة**، مطبعة التقوى، القاهرة، 2003

- علي الصاوي: **الإدارة المحلية "مفاهيم نظرية ونماذج تطبيقية"**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1995
- فخر الدين خالد: **الإدارة المحلية الفرص والتحديات**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة، القاهرة: ، العدد الثالث، 1999
- محمد صلاح عبد البديع السيد: **نظام الإدارة المحلية في مصر بين النظرية والتطبيق**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996
- **محمد عبد الكريم أحمد/مصطفى هاشم عبد العزيز، النظم الإدارية للدولتين المماليك البحرية والمماليك البرجية، مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق، ع78، 2019**
- محمد علي سعد الله، **في تاريخ مصر القديمة**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2001
- محمد محمد بدران: **الإدارة المحلية دراسة في المفاهيم والمبادئ العلمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986
- محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي- العهد المملوكي**، المكتب الإسلامي، بيروت، ج7، ط5، 2000
- محمود شريف: **اللامركزية ومستقبل الإدارة المحلية في مصر**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة اللامركزية وقضايا المحليات، القاهرة، العدد الأول، 2004
- مصطفى الجندي: **الإدارة المحلية واستراتيجيتها "الجذور التاريخية-الفلسفة-الإدارة المحلية والتنمية-استراتيجية لتقسيم الجمهورية إلى أقاليم إدارية اقتصادية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1987
- مصطفى عبد القادر: **اللامركزية والتنمية الإدارية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، سلسلة منتدى السياسات العامة، القاهرة، العدد السابع، مارس 2002
- مفيد الزيدي، **موسوعة التاريخ الإسلامي العصر المملوكي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003
- والتر. ب . أمري، **مصر في العصر العتيق**، ترجمة راشد محمد نوير ومحمد علي كمال الدين، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000

- James Mayfield: ***Local Government in Egypt***، Cairo، The American university in Cairo Press، Cairo، 1996
- Nazih N. Ayoub: ***The State and Public Policies in Egypt*** ،London، ITHACA Press، 1991
- Rod Hague and Martin Harrop، ***Comparative Government and Politics، Palgrave***، Hampshire، 2001